ولان اخبارها مانزلة شاهدين على انكاره في فعله واقراره وصاحب العذر الدائم اي حقيقة او حكما اذا
فاتت اربعة اشواط تم خرج الوقت توضأ اي قياسا للطواف على الصلوة وبنى اي عليه وان تابا بناء
من الواجب ولا شئ عليه اي بفعله ذلك لتركه الموالاة بعذر والظاهر ان الحكم كذلك في اقل من الاربعة الا
ان الاعادة حينئذ افضل لما تقدم والله اعلم ولو حاذته امرأة في الطواف لا بفسد اي طوافها لان الطواف
ليس كالصلوة حقيقة ولذا جاز انمامه بوضوء الخ ولان المحاذاة المفسدة لها شروط ولم تتصور
وجود جميعها في تلك الحالة والطواف متعلقا اي لا متخففا تركا لادب الاستفتاح وحوله ان فاخلع نعليك
الآية وقد ورد التعب والتحدث فيه بما لا يعني غفلة عظيمة اي عن مرتبة الحالة الكريمة لقوله تعالى الذين هم
في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون وحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه مطلقا
فكيف حالة المناجاة واثناء العبادة ولو ترك الاذكار اي والادعية المأثورة وغيرها مما يستحب
اكماره فينبغي فشكت في جميع طوافه جاز وهذا مستدرك قد ذكر في المباحث ولو ترك الرمل والاضطباع
اي فيما يسنان له والاستلام اي المسنون فطوافه صحيح اي باتفاق الاربعة لكنه مسئ اي بترك السنة
اذا كان من غير معذرة وذكر ترك هذه الثلاثة في المكروهات والاشتغال بالاذكار افضل من قراءة القرآن
فيه اي في الطواف وفهم منه كونه افضل انه لو قرأ القرآن جاز لكن الاولى خلافه لان رفع الصوت به بالذكر
والادعية مفضلا عن غيرهما ممنوع ولذا قال وان وافى نفسه لا بأس اعلم ان صاحب التجنيس صرح بان
الذكر افضل من القراءة في الطواف وقال الكرماني رح لا بأس ان يقرأ في نفسه قال وفيه نظر لا بأس تدل
على ان الاولى هو الاشتغال بالدعاء دون القراءة وسمع ابن عمر رض يقرأ القرآن في الطواف فصك في صدره
فسأل عطاء عنه فقال محدثة اي بدعة غير مستحسنة وهو محمول على رفع صوته لما علم مما قدمه ان القراءة
كما يوهم ارادة في الكيفية فيما الطواف البعارة ثم قال في الفتح والحاصل ان هدي النبي صلى الله عليه وسلم هو الافضل
وله ثبت عنه في الطواف القراءة بل الذكر وهو المتوارث عن السلف والجمع عليه فكان الاولى اقول
الظاهر انه صلى الله عليه وسلم انما عدل عن القراءة مع انها افضل الاذكار والادعية لقوله صلى الله عليه وسلم
من شغله القرآن عن ذكري ومسئلتي اعطيته افضل ما اعطي السائلين للرحمة على الامة ورفع الحرج على العامة



ولم يرد نهيه صلى الله عليه وسلم عن القراءة ليدل ذلك على الكراهة كما ذكرها جماعة نعم لو فضل ان الدعاء بما ثور
افضل من القراءة كما هو القول الصحيح عند الشافعية لكان له وجه وجيه ونبيه نبيه وانما الخلاف في غيره
فلا يظهر وجهه وبهذا كله ينبغي ان يكون محله لطواف الركن فان امر النوافل مبني على التوسعة وينبغي ان يتره
طوافه عن كل ما لا يرتضيه الشرع اي من القول والفعل ظاهرا وباطنا ومن النظر الى ما لا يحل اي من المردان
والنسوان بشهوة واحتقار من فيه اي ومن اصغار من فيه نقص اي في الخلقة والهيئة او جهل
بالمناسك اي عمدا او خطأ وينبغي ان يعلمه اي الجاهل برفق اي بلطافة وسهولة فان الله تعالى ادعى الى سبيل ربك
بالحكمة والموعظة الحسنة ولا يأمن اي الطائف الغير المتأدب عفوية سوء الادب اي في كل باب
فليس الاساءة على البساط اي بساط قرب الجناب كالاساءة مع البعاد اي بالبعد وغربة على البساط والحضور
بالجناب والطواف افضل من صلاة التطوع للغرباء وعكسه لاهل مكة اي ومن في معناه من المستوطنين
بها وذلك لان الصلوة وان كانت ام العبادات والفضل موضوع في الطاعات الا انها تتصور كثيرة تنهاه في
جميع الجهات والطواف يختص وجوده بالكعبة ذات البركات وفي السفلة خلاف لثالث فعبة وبعضها بالكعبة
ثم ذكر في البحر تبعا للعز بن جماعة رح واعلم انه لا يسن ولا يستحب رفع اليدين عند نية الطواف قبل الاستقبال
الحجر على مذهب الاربعة ولا يسن عند استقبال الحجر الا على مذهبنا وانما ذكرت هذا وتهت عليه لان كثيرا
من العوام يرفعون ايديهم عند نية الطواف والحجر عن يمينهم بكثير وبالغ بعضهم فجعل فيتوسوس
عند النية مع رفع يديه كما يتوسوس عند افتتاح الصلوة وما هكذا فعله صلى الله عليه وسلم فليجتنب ذلك
فانه بدعة وكل بدعة ضلالة انتهى والحاصل ان رفع اليدين في غير حالة الاستقبال مكروه واما الابتداء
من غيره حتى حاذتا بين الركنين كما يفعله من لا عقل له وهو صورة الفقهاء وسيرة المشايخ والاولياء
فهو حرام او مكروه كراهة تحريمية او تنزيهية بناء على قول عند نا من ان الابتداء بالحجر شرط او فرض او واجب
او سنة وانما يستحب ان يكون الابتداء بالنية موازيا قبل الحجر المخروج عن الاختلاف لان النية تقع في الاجزاء كلها
بالطواف ثم اعلم ان بعض الشافعية وافقوا مذهبنا في رفع اليدين عند ابتداء الطواف كما في الصلوة
ويستحب فيه ايضا عند تمام ابتداءه بالتكبير وعن ابن الملقن رح انه قيل بوجوبه لم يبعد كما في تحفة الطبري